

Royaume du Maroc

Université Mohammed V – Agdal

Le Président



المملكة المغربية

جامعة محمد الخامس – أكادال

الرئيس

ش ع ق

## محضر اجتماع مجلس الجامعة

الأربعاء 11 نونبر 2006

عقد مجلس جامعة محمد الخامس — أكادال اجتماعا يوم السبت 11 نونبر 2006 في الساعة التاسعة صباحا، بقاعة الاجتماعات بكلية العلوم، تحت رئاسة السيد رئيس الجامعة الأستاذ حفيظ بوطالب جوطي. وخصص هذا الاجتماع لعرض ومناقشة مخطط عمل الجامعة 2006-2010. وقد تناول المشاركون في الاجتماع المذكور وجبة غذاء قدمت لهم في عين المكان مكنتهم من متابعة جميع أطواره دون توقف.

حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة: حفيظ بوطالب جوطي، محمد بريان، لحسن والحاج، وائل بنجلون، إدريس بوعامي، محمد غاشي، أحمد الحسيني، أمامة عواد لحرش، البشير الجعيدي، عبد الرحمان نونح، لحسن باهي، عبد السلام الداشمي، محمد داكي، عبد الكبير بلاوشو، عزيز الطاهير، أحمد أخصاص، إدريس اعبيزة، عبد الله أديب، الحسن ودغيري، كمال الكتاني، محمد صدقي، محمد السعيدي، محمد جمال الدين صباني، حسن بوفلجة، عبد العزيز حميلي، نوفل بلخير، محمد بن عبد الخالق، التجاني بنحميدي، عمرو حموش، محمد منيار، عبد السلام فراوي، محمد حومين، مليكة المكاوي وحسبية الدار.

وغاب عن الاجتماع السيدة والسادة: التيجانية فترات، عبد الكبير برقية، عبد الله اكديرة، عمر الدراجي، مصطفى بكوري، نور الدين بنمخلوف، محمد الديوري، محمد بوطاطة، العربي امهين، عبد الله تاشفينت، عبد المنعم الكزان وتوفيق مطيع. واعتذر عن حضور الاجتماع السيد عمر البحر اوي.

بعد ترحيبه بالسادة أعضاء المجلس، أوضح السيد الرئيس للسيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة أن بين أيديهم وثيقتان، الأولى تتعلق بالإطار العام لمشروع تنمية جامعة محمد الخامس —

أكدال (2006 - 2010)، والثانية تتضمن مشروع مخطط العمل الرباعي لجامعة محمد الخامس  
- أكدال (2006 - 2010) والذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

1- عروض التكوين؛

2- البحث العلمي؛

3- الحكامة.

ثم قدم السيد الرئيس عرضا تناول فيه أهم الخطوات المدرجة في برنامج مخطط عمل الجامعة حيث أكد على الدور المهم الذي يلعبه التعليم العالي والبحث العلمي في تقدم الدول، متسائلا حول إمكانية اعتماد برنامج هيكلية يأخذ بعين الاعتبار المواطن كأرضية أو قاعدة لكل تغيير إيجابي خصوصا بعد انتشار عوالة السوق التي تفرض قانونها على حساب الإمكانيات المحدودة للدولة في هذا المجال .

أشار السيد الرئيس على أن هذه الظاهرة يمكن أن تخلق نوعا من عدم التوازن بين التعليم العالي الخاص والتعليم العالي العمومي، كما أشار إلى أن الدول الغربية تدين بتقدمها العلمي والتكنولوجي إلى تواجد مراكز البحث، الشيء الذي تفتقده الدول السائرة في طريق النمو. لذا يؤكد السيد الرئيس على أن الاستثمار في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي هو الوسيلة الوحيدة لهذه البلدان للتمكن من اكتساب الاستقلالية والمشاركة في المنظومة الدولية. ولمواكبة هذا التحدي يجب أن يستجيب التعليم العالي لحاجيات المجتمع المدني وأن يهتم بكل التحولات الحاصلة في جميع المجالات في محيطها المحلي والدولي حتى تتمكن من وضع وتمتين الروابط بين الجامعة وعالم الشغل ومختلف الشركاء العموميين منهم والخصوصيين.

### الشمولية والتعليم العالي

أوضح السيد الرئيس أن من نتائج المرور أو السعي إلى مجتمع شمولي للمعرفة هو عدم التوازن واللامساواة في جميع الميادين مع العلم أن هذه المعرفة الشمولية وليدة قانون السوق وسياسة الخصوصية التي تشجعها السياسات الليبرالية على حساب الدول الفقيرة التي لازالت تحافظ على المبادئ الإنسانية في سياستها تجاه المبادئ الاقتصادية.

ويلعب التعليم العالي دورا مهما في المجتمعات الشمولية فالجامعة منذ نشأتها تخضع للطابع التكويني والتنقيفي، حيث تعتبر مركزا لمختلف الثقافات دون اعتبار لأي حد من الحدود.

وأشار السيد الرئيس إلى أن أي حركة إصلاحية في مجال التعليم لا يمكن أن تتم إلا في إطار برنامج اجتماعي شمولي وموحد، كما يجب على الدول السائرة في طريق النمو أن تجعل من المواطن وتكوينه من أولويات برامجها، لأن المواطن المكون والواعي وحده الكفيل بتخطي الصعاب بالمشاركة الفعلية في التطور الاجتماعي والاقتصادي والعلمي لإثراء الحضارة الإنسانية.

كما أن عوامة السوق ستؤثر حتما على خلق نمط لتعليم تهيمن عليه متطلبات سوق الشغل من حيث تنظيم الوحدات الدراسية والتكوينية، الشيء الذي يبعث على التخوف من تعليم عالي خصوصي ذا جودة عالية وتعليم عالي عمومي أقل جودة.

وأوضح السيد الرئيس أن كل هذه العوامل تحثنا على الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي اللذين يعتبران من الضروريات الاستراتيجية والحيوية لكل بلد سائر في طريق النمو والذي يطمح لتحقيق حياة أفضل لشعبه حتى يستطيع التحرر من التبعية.

ولرفع هذه التحديات، يجب أن يكون التعليم العالي في وضعية تتيح له:

- الاستجابة لمتطلبات التكوين المستمر؛
- تطوير البحث العلمي حتى يتسنى له استيعاب التقنيات الحديثة والمشاركة في إنتاجها وتطويرها؛
- تلقين برامج مواكبة لحاجيات المجتمع ومتطلبات التقدم التكنولوجي مع الأخذ بعين الاعتبار مستجدات وتطور كل نظام لخلق علاقات متينة من حيث التخطيط ووضع إستراتيجية بين الجامعة وسوق الشغل.

إن خلق هذه الدينامية سينتج عنها شراكات بين القطاع الخاص والعام الشيء الذي سيمكن الجامعة من الاستفادة منها على مستوى الحكامة والتمويل.

### المظاهر الجديدة وعناصر المنافسة في الاقتصاد المعولم

يعرف الاقتصاد العالمي ثورة تكنولوجية غير مسبوقة حيث تساءل السيد الرئيس حول إمكانية وكيفية مشاركة الجامعة في هذه الثورة مع العلم أن الدول الغربية قد استفادت منها بشكل كبير ومتباين على صعيد جميع القطاعات على عكس باقي الدول التي لازالت تعاني من هذه التحولات، حيث إن الاقتصاد المعولم يبني على روح المنافسة وحيث إن التحليلات التكنولوجية وثورات السوق واختلاف الأسعار، أشياء أصبحت ضرورية في المجتمع الدولي.

كما أوضح السيد الرئيس أن التعليم العالي، عكس ما يقال عنه، يلعب دورا فعالا في مختلف مظاهر العولمة لأن المهام المناطة به تنعش، وبطرق مختلفة، القوة المؤدية إلى التغيرات التي توصل إلى مجتمع معولم معرفيا. إذن فالفهم البناء للدور الذي يلعبه التعليم العالي المعولم مرغوب فيه لأنه قادر على تسيير وتصحيح مسار التوجهات التي تضمنها العولمة.

إن التعليم العالي يشارك في توجيه المجتمع إلى عولمة المعرفة على مستوى البحث والتربية وخدمات التعليم العالي من حيث نشر المعارف العلمية ونقل المعرفة في التربية والتكوين بحيث أصبحت الجامعة اليوم طرفا داعما للعولمة.

### المهام الجديدة للجامعة

في إطار حديثه عن مهام الجامعة، أشار السيد الرئيس أن دور الجامعة لا يقتصر فقط على المعرفة والتربية والتكوين والبحث بل يتعداه إلى المشاركة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الجامعة أن تساهم في الاقتصاد والصناعة والمقاولة الذين يخضعون لمنافسة ضارية لأن العلوم لصيقة بالمجتمع الشيء الذي يفرض على الجامعة أن تستجيب لتحديات العولمة.

كما أشار السيد الرئيس إلى أنه، أمام متغيرات الاقتصاد الدولي وطرق نظام الإنتاج الذي أفرزه، أصبح من البديهي ألا تبقى الجامعة منحصرة في دورها التقليدي في إمداد الدولة بالأطر التي تحتاجها. وبما أن الدولة تلعب الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني والعالمي، يجب أن تنهك في إيجاد إستراتيجية حقيقية للدفع بالاقتصاد والتطور الصناعي ومواكبة الشركات التي تخضع بحكم العولمة والتبادل الحر للمنافسة.

إن البحث عن المنافسة وإتقان "نظام العلم - التكنولوجيا- الصناعة - المجتمع" يفرض على الجامعة تحديات جديدة على مستوى المهام التي يجب أن تتمحور حول المحاور التالية :

- التهييء للحرف المستقبلية؛
- المشاركة في تطوير المعرفة؛
- المواكبة في الحياة المهنية أو التعليم المستديم؛
- المشاركة في الإشعاع العلمي والثقافي والفني وتقوية سياسة الانفتاح على العالم؛
- المشاركة في تحسين مساواة الحظوظ والعدالة الاجتماعية.

## الجامعة والمقاولة وإعادة هيكلة الصناعة والتكنولوجيا التحويلية

أكد السيد الرئيس أن دور الجامعة يجب أن يبنى على سياسة إعادة الهيكلة ومسايرة التحولات التكنولوجية التي يعرفها العالم على صعيد جميع المستويات، الشيء الذي يفرض علينا إعادة النظر في العلاقة بين الجامعة والمقاولة على ضوء التحولات التكنولوجية المعمول بها في المقاولات الكبرى الخاصة، حيث على الجامعة أن تستجيب لحاجيات المقاولة بحيث يجب أن تتعدى دورها الأساسي في نشر المعرفة إلى المشاركة في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمختلف البلدان. ولكي تحتل المقاولة مكانتها في النسيج الصناعي يجب أن تعتمد على تكنولوجيا الإنتاج والتواصل.

ومن أهم التغيرات التي أدخلها "النموذج تكنوقصدي" في جهاز الإنتاج :

● المرور من نمط إنتاج أكبر كمية إلى إنتاج متنوع حسب الطلب والمطبوع بالتنوع؛

● المرور من نمط الإنتاج الفعال إلى نمط استهلاك المعلومات والمعارف والخدمات؛

● المرور من تركيبة تدريجية إلى شبكة مرنة لا ممرضة تحظى بإدارة إستراتيجية.

إن النظام الجديد الناشئ يختص بالتغيرات التنظيمية الكبرى الناتجة عن نفاذ نظام الإنتاج بالجملة وإلى أزمة المردودية التي تضرب الرأسمالية. إن هذه التغيرات التنظيمية التي تهدف المرونة في الإنتاج والتدبير كلها تشكل انعدام الثقة الناتج عن تغيرات المناخ الإداري والاقتصادي والتكنولوجي للمقاولة.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الرئيس أنه أصبح من الضروري إعادة التفكير في العلاقة بين الجامعة والمقاولة وعلاقتها بإشكالية تحويل التكنولوجيا وذلك بتشجيع البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا. وتعتبر علاقة الجامعات بالمقاولات الكبرى جد متطورة بالمقارنة مع المقاولات الوسطى والصغيرة. لذا أصبح من واجبنا توجيه كل طاقاتنا نحو هذه الأخيرة لحثها على التجديد عن طريق الإعلام ونشر نتائج الأبحاث المتوصل إليها.

وأشار السيد الرئيس إلى أنه من المعلوم أن المراقبة التي تنهجها ثلة من المقاولات الخاصة على تجديد المنتجات أو الطريقة التي ترمجها للحفاظ على هذه المنتجات حسب السعر والأسواق التي ستستوعبها والأرباح التي ستنتج عنها أدى إلى ظهور ما يعرف "بالتجاوز المبرمج للتكنولوجيا".

وفي هذا الإطار أصبح حتميا إعادة التفكير في العلاقة بين الجامعة والمقاولة وعلاقتها بإشكالية تحويل التكنولوجيا، وذلك بتطوير العلاقات نحو التوجه إلى الاستثمار في البحث وتشجيع الوجهة (interface) بين البحث العلمي الأساسي وتطوير التكنولوجيا.

كما أوضح السيد الرئيس أنه من الصعب وجود توازن بين الجامعة والمقاولة لأن كل منهما ينمو حسب ثقافته وإيقاعه، لذا يجب علينا كمسؤولين أن نهتم بوسائل تحسيس الطلبة والأساتذة الباحثين باحتياجات ومتطلبات المقاولات وذلك بتوفير مشاتل ومنح مخصصة للطلبة والباحثين الشباب، ومنح ما بعد الدكتوراه، واستقبال الطلبة والباحثين في المقاولة، واستعانة المقاولة بمسئرين تربويين مع تنظيم لقاءات وندوات.

وأكد السيد الرئيس على أن الجامعة لم تعد ترضى بأن تكون مجرد فضاء لإنتاج الأفكار وإيصال المعرفة النظرية فحسب، بل تريد أن تصبح مشاركة في جميع برامج التنمية وأن تعتبر كفاعل لا يستغنى عنه في النمو الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثمة يجب على عالم الجامعة وعالم الاقتصاد أن ينميا تعاونهما بواسطة شراكات جديدة.

### الجامعة ورهان المنافسة الوطنية

أوضح السيد الرئيس أن تقنيات الإعلام والتواصل توجد في عمق التحولات التنظيمية للنظم الاقتصادية والاجتماعية كما توجد تقنيات الإعلام والتواصل في أساس امتداد البعد المادي للإنتاج (صناعة Logiciel، الانترنت، الهاتف المحمول) الذي يعتبر بما نسميه حاليا "الشرح الرقمي". هذا الشرح الرقمي الذي يمكنه أن يكون سببا في الإسراع باستبعاد الاقتصاديات التي توجد في هامش التطورات الكبرى.

والحد من هذا الشرح يرجع بالأساس إلى مقدرة الدول النامية على المساهمة في العطاء العالمي والاستفادة من الفرص التي تمنحها إعادة التركيبة للجغرافية الصناعية لتقنيات الإعلام والتواصل. وأضاف السيد الرئيس أن هناك تحد آخر يواجهه الدول السائرة في طريق النمو ألا وهو تحديد مساعي وإجراءات وطريقة تسيير نظام التعليم العالي على سبيل المثال:

✓ عدة مبادئ كبرى يجب أن توجه هذه الإجراءات الجديدة : التفتح، التنوع، التعاقد،...؛

✓ تفعيل هذه المبادئ التي يمكنها أن تكون طريقا لتحسين أداء الجامعة لمواكبة المنافسة؛

- ✓ تجديد نظم تسيير الجامعة على المستويين التربوي والإداري؛
- ✓ أصبحت طرق البحث تخضع لتحولات عميقة نتيجة إدخال أدوات المعلوماتية والحساب على العلوم الدقيقة أو تكاثر قواعد المعطيات بالنسبة للعلوم الإنسانية.

### الأنماط الجديدة للشراكة والتعاقد

أكد السيد الرئيس، في إطار البحث عن الانفتاح على العالم الخارجي، أن على الجامعة مستقبلا أن تخرج من قوقعتها لتنسج روابط مع المجتمع المدني مع مراعاة دور العولمة والمقاولة، حيث أصبح من واجب الجامعة السهر على تكوين فاعلين اقتصاديين يحملون الشروط التي تتطلبها المقاولات، خصوصا وأن التعليم العالي يسير بموازاة مع البحث العلمي والانتشار المعرفي وخلق المقاولات وتحويل التكنولوجيا وسوق الشغل. وهذا لا يمنع الجامعة من الحفاظ على استقلالها إزاء كل الشركاء الذين تتعامل معهم وتربط معهم حوارا بناء.

إن رهانات الشراكة بين الجامعة والمجتمع المدني عديدة :

- الرهان الأول علمي وثقافي: فعلى الجامعة أن تكون قادرة على إنتاج ونشر معرفة جيدة ومكانا للتكوين العالي والممتاز؛
- الرهان الثاني اقتصادي: لم يعد للجامعة دور تهميئ أطر لا يمكن إدماجها في عالم الشغل، بل تكوين كفاءات مؤهلة استجابة للحاجيات المحلية والجهوية، وذلك بربط صلة وثيقة بالمقاولة وتطور السوق؛
- الرهان الثالث سياسي: لأن التكوين هو السوق الكبير للقرن الواحد والعشرين، لذا يجب إعادة التفكير في العلاقة بين الجامعة والمجتمع المدني والدولة والاقتصاد سواء على المستوى الوطني والدولي.

### استقلالية الجامعة جواب على التحديات الجديدة

أكد السيد الرئيس في سياق عرضه أن الجامعة كانت وستبقى مركزا لاستقطاب الطلبة والمقاولات حيث تبقى نسبة نمو الاقتصاد رهينة بمستوى البحث العلمي والتكوين المهني المناسب بالإضافة إلى نشر المعرفة والانفتاح على التطور التكنولوجي والاقتصادي على المستوى الوطني والدولي. لكل هذه الأسباب يجب أن يحظى البحث العلمي باهتمام خاص من طرف السلطات

المالية والمدنية كما أصبح من واجب الجامعة مسايرة التغيرات (المستجدات والتحويلات) الناتجة عن تضارب المصالح والمنافسة والمتطلبات المالية والحاجيات الاجتماعية.

وحتى تصل الجامعة إلى ما تصبو إليه عليها أن تعمل بتعاون مع المقاوله بتكوين أساتذة باحثين لإشراكهم في هيئة مشاريع البحث علما أن التعليم العالي يعرف تحولات مهمة من حيث إلغاء التباين والحدود بين التعليم الجامعي وغير الجامعي لأن استقلالية الجامعة محددة من طرف السلطات المدنية التي تطالب بنتائج واضحة ومراقبة مستمرة. وهذه الاستقلالية لن تتحقق إلا بإشراك فرق مجتمعية تسهر على إعداد وطرح التغيرات المنشودة، والتوفيق بين المشاريع المعروضة من طرف الجامعة والحدود القصوى التي يمكن للباحثين العمل بها لتحقيق هذه المشاريع.

وأشار السيد الرئيس في ختام عرضه إلى أن الإصلاح البيداغوجي لجامعة محمد الخامس - أكادال يقتضي مشاورات بناءة ومسؤولة بين مختلف الفاعلين من أساتذة باحثين ومسؤولين عن الجامعة من جهة وبين هؤلاء الفاعلين والوزارة الوصية من جهة أخرى وبالرغم من ذلك تبقى إدارة الجامعة مستقلة وعليها أن تسعى جاهدة لتحقيق استقلالية أكبر على جميع المستويات .

ثم أعطى السيد الرئيس الكلمة للأستاذ عمرو حموش نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية والطلابية وتحديث الجامعة لتقديم الشق الأول المتعلق بعروض التكوين، والأستاذ التحاني بنحميدي نائب الرئيس المكلف بالتعاون والبحث العلمي والشراكة لتقديم الشق الثاني المتعلق بالبحث العلمي، والأستاذ محمد منيار الكاتب العام للجامعة لتقديم الشق الثالث الخاص بالحكامة.

## المدخلات

تمحورت جل مدخلات السادة أعضاء مجلس الجامعة حول التنويه بمشروع مخطط عمل الجامعة 2006-2010 بمختلف أقسامه. كما اقترح بعض السادة الأعضاء إدخال بعض التعديلات الشكلية على طريقة تقديم المخطط. في حين تساءل أحد الأعضاء حول ضرورة التنسيق بين مشاريع السادة مديري وعمداء المؤسسات الجامعية ومشروع السيد الرئيس للتمكن من الاستفادة من جل المشاريع بنسبة مهمة خدمة للصالح العام.

وتعميما لمشاركة أوسع في مناقشة مخطط الجامعة المذكور، اقترح السيد الرئيس إدراجه كاملا في الموقع الإلكتروني للجامعة لمدة معينة، على أن يتم تجميع جميع ردود الأفعال الصادرة عن جميع الذين اطلعوا عليه وأخذها بعين الاعتبار في تحرير النص النهائي للمخطط.

وانتهى الاجتماع في الساعة الخامسة مساء من نفس اليوم.

المقرر الأول:

الأستاذ عزيز الطاهير

المقرر الثاني:

الأستاذ كمال الكتاني

رئيس المجلس

ذ. حفيظ بوطالب جوطي